اسم المصدر: الاقتصادية
التاريـــخ: 17-11-2008 رقم العـدد: 5516 رقم الصفحة: 15 مسلسـل: 61 رقم القصاصة: 3

ملف صحفي

خطاب الملك أمام القمة: مرحلة جديدة للأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي

حديث بين الملك والرئيس الأمريكي قبيل جلسة قمة العشرين

اعتبر اقتصاديون ومحللون ماليون سعوديون وخليجيون أن خطاب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمام قمة العشرين بمثابة نقطة الأساس لدول الاقتصادات الناشئة والنامية في صناعة قرارات الاقتصاد العالمي. والمعلوم أن السعودية هي الدولة العربية الوحيدة في مجموعة العشرين التي تأسست عام 1999 وتعتبر قمتها التي عقدتها السبت الماضي في واشنطن الأولى على مستوى الزعماء من تأسيس المجموعة، وهي قمة جاءت على خلفية الأزمة المالية العالمية.

وأكد الملك في خطابه أمام القمة أن "العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول حتم وجود الدول الناشئة المهمة في عضوية المجموعة، ما يجعل دورها حيويا وضروريا في التصدي للقضايا الاقتصادية العالمية، حيث أثبتت خلال السنوات الماضية قدرتها على بناء التوافق بين الدول المتقدمة والناشئة، ومن ذلك المساهمة في دفع الإصلاحات في صندوق النقد الدولي، وفي تطبيق المعايير الدولية، وفي توفير نقاشات بناءة حيال التغيرات السكانية، وأمن الطاقة، والتجارة وغيرها من القضايا المهمة".

وفي جانب إعلان الملك عن ضخ 400 مليار دولار في الاستثمارات الحكومية خلال خمسة أعوام المقبلة، اعتبر الاقتصاديون هذه الإشارة تأكيدا على المضي قدما في التنمية المحلية رغم ما تواجهه أسواق المال العالمية من اضطرابات في الوقت الحالي، كما أنها تأكيد على تحمل المملكة مسؤوليتها تجاه الاقتصاد العالمي حيث يعزز هذا الإنفاق استمرار نمو الاقتصاد العالمي. إلى التفاصيل:

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 17-11-2008 رقم العـدد: 5516 رقم الصفحة: 15 مسلسـل: 61 رقم القصاصة: 1

اقتصاديون خليجيون:

خطاب خادم الحرمين عزز مشاركة الاقتصادات العربية في قرارات الاقتصاد العالمي

فايز المزروعي من الدمام

أكد عدنان يوسف رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس مجموعة البركة المصرفية، أن وجود خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ومشاركته في قمة مجموعة العشرين، يدل على أن السعودية والدول الخليجية والعربية، أصبح لها وزن في تطوير النظام المالي العالمي.

وأوضح لـ«الاقتصادية»، عدنان يوسف أن خادم الحرمين الشريفين رسم صورة جيدة عن الاقتصادات الخليجية والعربية، فجعلها بهذه المشاركة اقتصادات تؤثر في القرار الاقتصادي العالمي، وأصبحت بذلك مشاركة ومؤثرة بدلا من اتباعها في السابق للقوانين التي تصدر عن مثل هذه القمم، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن هناك بوادر جيده عقب هذه القمة لحل اللازمة المالية، حيث إن هناك بعض القرارات والخطط التي نتجت عن القمة في طور التنفيذ، والتي بدأنا في تسلم بعضها على المستوى الخليجي ومنها ما يختص ببعض معايير المحاسبة والشفافية والرقابة.

وبين يوسف أن القمة وقراراتها وخططها التي نتجت عنها ستعطي صورة واضحة عن الانكماش الاقتصادي مع نهاية العام المقبل، خصوصا أن اجتماع مجموعة العشرين المزمع انعقاده في نيسان (أبريل) المقبل سيمهد لدخول الرئيس الأمريكي الجديد الذي من المتوقع أن يحمل معه الكثير، متمنيا أن تكون الأزمة المالية قد انتهت تماما قبيل انعقاد هذه القمة المرتقبة.

على الصعيد ذاته، أعرب عبد الرحيم حسن نقي الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجية، ارتياح دول مجلس التعاون والدول العربية بمشاركة السعودية كأول دول عربية تشارك في هذا التكتل الدولي الكبير، مما يثبت أن الحلول ليست بأيدي الدول الكبرى فقط، وإنما لنا دور كبير في إيجاد الحلول ومعالجة هذه الأزمة.

وقال نقي إن الدول التي انضمت أخيرا لهذا التكتل الاقتصادي العالمي والتي منها السعودية كان لها أثر كبير في إعادة التوازن الاقتصادي العالمي، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن هذه الأزمة بدأت بوادرها منذ أزمة الرهن العقاري، حيث لم يتم التحرك لإيجاد الحلول الفعلية لها، ومن ثم تطورت الأمور إلى ما وصلت إليه الآن، والخوف الحالي من عملية ارتفاع الدولار وانخفاض الجنية الإسترليني والتي من المتوقع أن تدخلنا في أزمة مالية أخرى. وأضاف نقي أنه من الضروري والمهم في الوقت الحالي إعادة النظر في تركيبة البنك وصندوق النقد الدوليين، إضافة إلى فرض رقابة صارمة على جميع المجالات الاستثماري والمصرفية والشركات والمؤسسات، إلى جانب الرقابة الصارمة والمستمرة على المسؤولين في تلك الجهات، ومن مجمل هذا الحديث فإن الأدوات الرقابية ما زالت ناقصة ودون المستوى، متوقعا أن يشهد عام 2009 مؤشرات إيجابية وصورة جديد للنظام المالي والاستثماري العالمي، موضحا أن الحكومات لابد أن تفعل دورها في تنفيذ المشاريع الكبيرة، وطرح مزيد منها على القطاع الخاص، ومن الضروري أن نعمل على عدم تأثير الأزمة في عجلة النمو واستكمال المشاريع، كيلا يتفاقم التضخم، وتزيد البطالة عن المعدلات الحالية.

وأكد نقي أن الاقتصادات الخليجية مطمئنة مقارنة باقتصادات الدول الأخرى، وأنه يجب على المسؤولين تطمين المواطنين، وكسر العامل النفسي الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية، لافتا إلى أن الحسم في القرار الاقتصادي يكن ويتمحور حول الثقة في وقتنا الحالي وبالنسبة للاقتصادات الخليجية، مبينا أن اتحاد الغرف الخليجية سينظم بمشاركة صندوق النقد الدولي وعدد من الجهات ندوة موسعة حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الدول الخليجية، التي تستضيفها العاصمة البحرينية المنامة في 14 كانون الأول (ديسمبر) المقبل.

ودعا نقي في ظل هذه الأزمة إلى ضرورة العمل على إزالة العقبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج. والتي ليست لها علاقة بصلب الاتفاقية والحائلة دون تحقيق التوازن المنشود في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، موضحا أن مصالح الطرفين تقضي بضرورة تدعيم المصالح المشتركة وتحجيم عناصر التنافر شرط أن يراعي كل طرف احتياجات الطرف

عدنان يوسف: بدأنا في تسلم بعض قرارات القمة على المستوى الخليجي

عبد الرحيم نقي: ضرورة إعادة النظر في تركيبة البنك وصندوق النقد الدوليين

سعد آل حصوصة: أهمية بحث أدوات الرقابة وتأمين الانسجام بين معايير المحاسبة

اسم المصدر: الاقتصادية

التاريـــخ: 17-11-2008 رقم العـدد: 5516 رقم الصفحة: 15 مسلسـل: 61 رقم القصاصة: 2

خادم الحرمين والرئيسان الفرنسي والكوري لدى مشاركتهم في قمة واشنطن.

الآخر ومصالحه، خاصة الاتحاد الأوروبي الذي يجب أن يراعي أن الدول الخليجية تسعى إلى تعزيز وتنويع مصادر دخلها وتخفيف الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تطوير قطاعاتها الإنتاجية غير النفطية.

وشدد نقي على ضرورة إنجاز التوقيع على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين الجانبين في أسرع وقت ممكن، مما سيجلب معه مزيدا من الاستثمارات والمبادلات التجارية، وأن تغطي هذه الاتفاقية كافة المنتجات والخدمات دون استثناء وتأسيس مؤسسات تعاون ثنائية لتعزيز حقوق الملكية الفكرية بالتوافق مع منظومة الاتفاقيات الدولية الخاصة بهذا الشأن.

من جهته، أكد سعد العايض آل حصوصة الرئيس التنفيذي لشركة أرباح المالية، ضرورة إعادة النظر في أدوات الرقابة المصرفية، وتأمين الانسجام بين معايير المحاسبة، ووضع معايير جديدة تحدد تنظيم الشركات والمؤسسات، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن تأكيد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أن هذه الأزمة كشفت أن العولمة غير المنضبطة والخلل في الرقابة على القطاعات المالية أسهما في الانتشار العالمي السريع للأزمة، يصب في صلب الأزمة وأسبابها، وتنم عن رؤية حكيمة وعقل سديد عمل ارتقاء اقتصاده إلى أن أصبح يضاهي الاقتصادات العالمية الكبرى.

وأبان آل حصوصة أن الإسراع في إيجاد الحلول وتنفيذ المقترحات التي أسفرت عنها قمة واشنطن سيعالج إلى حد ما آثار الأزمة في مختلف القطاعات الاستثمارية والاقتصادية. كما أن الحاجة ما زالت ملحة إلى جهود دولية أخرى منسقة لتفادي وقوع الاقتصاد العالمي في حالة ركود بعد خسارة هذه الدول مليارات الدولارات.

ولفت آل حصوصة في حديثه إلى متانة الاقتصاد السعودي التي تؤهله لتجاوز عديد من الصعوبات التي قد تنجم عن الأزمات العالمية، بما فيها الأزمة المالية الحالية التي تعتبر من أشد الأزمات الاقتصادية تأثيرا في الاقتصادات العالمية.

وقال آل حصوصة ،من الضروري والمهم معالجة هذه الأزمة في أسرع وقت، ولكن الأهم كيفية الاستفادة وأخذ العبر منها ،وإيجاد نظام مالي واستثماري ورقابي عالمي يواجه مثل هذه الأزمات حتى وإن اتسعت فجوتها وشملت جميع القطاعات الاقتصادية»، معتقدا أن الحكومات الخليجية استوعبت الدرس لما حدث في أمريكا، وبالتالي فهي ستعمل على اتخاذ تدابير مشددة لحماية اقتصاداتها، وزيادة معايير السلامة المالية.

وأضاف آل حصوصة أن المرحلة المقبلة من العولمة تستدعي تعاونا أكبر بين دول العالم لتحقيق نجاح هذه الجهود. كما أن إصلاح النظام العالمي الحالي يتطلب أيضا مراجعة التطورات التي شهدتها السوق النفطية العالمية العام الجاري، وذلك بهدف تحقيق درجة أكبر من الاستقرار والتوازن في السوق.